العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية عملية وإطار يتعامل من خلاله أي مجتمع مع الإرث من انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية أو أي أشكال أخرى من الصدمات الاجتماعية الحادة، وتهدف إلى بناء مستقبل أكثر ديمقراطية وعدالة

آليات العدالة الانتقالية

عقابية

تنطوي على محاكمات قضائية وتؤكد على أن العقاب هو الطريقة المثلى للتصدي للجرائم التي ارتكبها المعتدون. وتؤدي هذه العدالة إلى المحاكمة ثم إصدار الأحكام من خلال المحاكم الوطنية أو المحاكم الخاصة والمحاكم الدولية، وتشتمل التدابير الأخف منها على القضايا الإدارية التي تحظر على الجناة تقلد المناصب العامة.

تعويضية

تؤكد على إصلاح الضرر الذي تسبب فيه السلوك الإجرامي. وتتطلب مشروعات معنية بالإصلاح والمصالحة (مثل لجان الحقيقة) وهي المشروعات التي تعيد تأسيس حقوق الضحايا وكرامتهم مع إعادة تأهيل الجناة.

إدارية

تعيد تأسيس وتوجيه النظام السياسي والمؤسسي في اتجاه ديمقراطي. وتتطلب إعادة إنشاء المؤسسات العامة بغية القضاء على السلوك الحكومي المنحرف الذي أدى إلى الجرائم الماضية.

اعتبارًا من

١٩٨٠

حدثت نقلة سريعة من الإفلات الرسمي من العقاب على ما مضى من انتهاكات نحو قواعد ومبادئ رامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية تعمل على إقامة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

المساءلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

- في القانون الدولي العام، المسئولية الجنائية الفردية ومسئولية القيادة مكونان أساسيان بالنسبة للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية. وأدى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى تصنيف شكلي المساءلة بوصفهما مبادئ عامة للقانون الجنائي والقانون الدولي العرفي.
- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية انتهاكات منهجية أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان تشكل اعتداءًا سافرًا على الكرامة الإنسانية أو امتهانًا خطيرًا لمجموعة من الناس. وتشمل هذه الجرائم التعذيب والاختفاء القسري والقتل دون محاكمة.
- المسئولية الجنائية الفردية هي المبدأ الذي يتحمل بموجبه الشخص المسئولية الجنائية عن الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا أقدم هذا الشخص مع علمه بنية ارتكاب الجريمة على ما يلي:
  - ارتكاب هذه الجريمة سواء منفردًا أو مع جماعة أو من خلال شخص آخر.
  - أمر أو التمس أو حرض على ارتكاب مثل هذه الجريمة.
  - ساعد أو حث أو عاون على أو ساهم في ارتكاب الجريمة أو محاولة ارتكابها.
- مسئولية القيادة هي المبدأ الذي يحاسب بموجبه القائد العسكري جنائيًا على مسئوليته عن الجرائم التي ارتكبتها قواته الواقعة تحت سيطرته الفعالة، شريطة:
  - أن يكون على علم أو وجب علمه بارتكاب مثل هذه الجرائم.
  - فشل في اتخاذ جميع التدابير الضرورية والمعقولة لمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم.

سيادة العدالة الانتقالية في العالم - أجريت الدراسة على ١٩٢ دولة

من خلال مسح أُجري على ١٩٢ بلدًا في الفترة ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٤، كان من بينها ٨٥ بلدًا انتقاليا، بمعنى أنها تشهد تغييرًا في النظام وانتقالا من نظام غير ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطي يتسم بانتخابات حرة ونزيهة نسبيًا.

٥٠ بلدا على الأقل أقامت محاكمات عدالة انتقالية "عقابية"

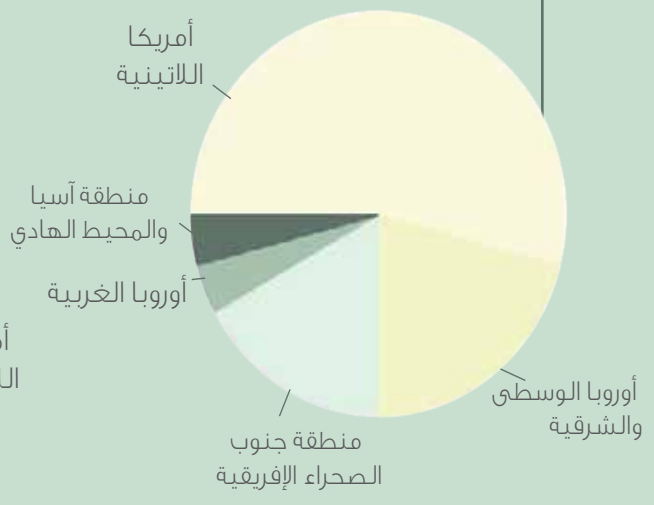

٣٤ بلدا أسست لجان الحقيقة

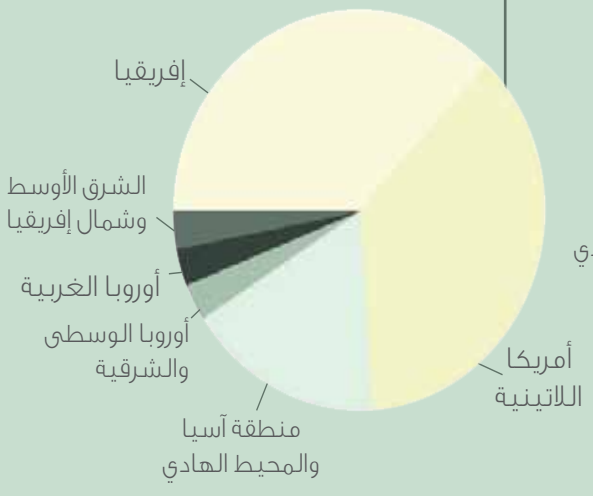

١٢ من بين ٨٥ بلدا انتقاليا أسست لجان حقيقة ولكنها لم تعقد محاكمات عدالة انتقالية. وعلى الناحية الأخرى جميع البلدان في أمريكا اللاتينية وأوروبا أسست لجان الحقيقة علاوة على عقد محاكمات وطنية.

٤٣ بلدًا من ٨٥ بلدًا انتقاليا أقدمت على إجراءات محاكمة قضائية عقابية في أعقاب انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها نظام سابق. وعلى الرغم من أن جميع البلدان الانتقالية في أمريكا اللاتينية تقريبًا أقرت قانون العفو، فكلها ما عدا البرازيل أقامت نوعًا من أنواع محاكمات العدالة الانتقالية.

أطول فترات محاكمات العدالة الانتقالية (في ٥٠ بلدا):

أغلب الدول الخمسين هذه انتظرت قرابة عقد من الزمان عقب تغير النظام قبل البدء في محاكمة عدالة انتقالية.

© جميع الحقوق محفوظة لجريدة **ميدان مصر**،
لإعادة الاستخدام او النشر يرجي التواصل مع ميدان مصر www.midanmasr.com